

# المعايير الدستورية للنظام العام وأثرها في التشريع الجنائي



الدكتورة  
أسيل عمر مسلم سلمان الخالد



# المعايير الدستورية للنظام العام وأثرها في التشريع الجنائي



# المعايير الدستورية للنظام العام وأثرها في التشريع الجنائي

تأليف

أسيل عمر مسلم سلمان الخالد  
أستاذ القانون الجنائي المساعد  
جامعة البصرة - كلية القانون

1445هـ / 2024م



عنوان الكتاب : المعايير الدستورية للنظام العام وأثرها في التشريع الجنائي

تأليف : أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

الترقيم الدولي: 3-410-841-977-978-I.S.B.N:

رقم الإيداع: 2023 / 7580

سنة النشر: 2024

الطبعة الأولى

الناشر



جمهورية مصر العربية

القاهرة - شبرا - 3 شارع ترعة النصراني أمام مسجد التقوى - منطي - شبرا الخيمة

00 (20) 1282441890

00 (20)233518784

www.ACBOOKZONE.com

حقوق النشر:

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا.

تنويه هام:  
إن مادة هذا الكتاب والأفكار المطروحة به تعبر فقط عن رأي المؤلف - ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر الذي لا يتحمل أي مسئولية قانونية فيما يخص محتوى الكتاب أو عدم وفائه باحتياجات القارئ أو أي نتائج مترتبة على قراءة أو استخدام هذا الكتاب

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَمَا أُوتِیْتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِیْلًا)

[سورة الإسراء: من الآية 85]



## مقدمة

تمثل فكرة النظام العام كفكرة قانونية المصالح العليا للدولة وحماتها، إذ يتخذ النظام العام في الدولة الإطار العام للمصالح الجوهرية في الدولة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك، ومن ثم تأخذ السلطة الحاكمة ذلك بنظر الاعتبار عندما تضع خططها، والمشرع بدوره بتسخير نظامه القانوني الداخلي لحمايتها.

ونظراً للطبيعة المرنة والنسبية التي يتمتع بها مفهوم النظام العام، وعناصره المتغيرة من حيث المكان والزمان والمجتمعات، فما يعتبر من قبيل النظام العام في مجتمع ودستور معين، قد لا يعتبر كذلك في مجتمع ودستور آخر، كما إن لتطور المجتمعات ودخولها عصر العولمة والثورة الهائلة في وسائل الاتصال، التي ترتب عليها إن يكون العالم أشبه بالقرية الواحدة، وذلك لتقريب المسافات بين مختلف مناطق ودول العالم، ومن ثم فأن أي تصرف أو حدث يقع في أي مكان من العالم، يكون له صدى في باقي دول العالم الأخرى، دون أي اعتبار للحدود السياسية للدول، أو مبدأ السيادة الوطنية، الأمر الذي ينتج عنه العديد من المظاهر السلبية تجاه النظام العام في الدولة، خاصة في ظل التدخلات الدولية المعاصرة في شؤون دول أخرى بحجة حماية أمنها القومي، والتي أدت إلى تغيير النظرة العامة في مفهوم النظام العام، الأمر الذي يترتب عليه معرفة حدود وطبيعة هذه النسبية التي يتمتع بها مفهوم النظام العام في المجتمعات، ومن ثم اختلافها في الدساتير الحاكمة لنظام ديمقراطي والدساتير الحاكمة لنظام دكتاتوري.

من المعروف إن التشريعات القانونية بما تتضمنه من نصوص لا تحدد بشكل حصري كل ما يعتبر من النظام العام، الأمر الذي يتطلب معه الرجوع إلى النظام



العام كمعيار لتحديد القواعد الآمرة والتي يؤدي مخالفتها إلى ارتكاب جريمة في مجال القانون الجنائي، بسبب إن هذه القواعد الآمرة لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها كونها من النظام العام في الدولة، ونعتقد إن الفرق واضح بين النظام القانوني والنظام العام الأمر الذي يمكن من خلاله معرفة كون السلوك أو التصرف مخالفاً للنظام العام دون إن يكون كذلك بالنسبة للنظام القانوني، لذلك فإن لكل نظام سواء كان ديمقراطي أو دكتاتوري، نظام قانوني يجسد أساسياته ومقوماته ومصالحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والخلقية.

أولاً - أهمية الدراسة:

إن مسألة وضع فكرة وضع معيارية قانونية للنظام العام وتحديدها، تعدّ من الأفكار المهمة والمحورية خاصة في النظم القانونية المعاصرة، على اختلاف دساتيرها، خاصة في ظل غموض فكرة النظام العام سواء على مستوى القانون الداخلي أو على مستوى القانون الدولي العام ومجموعة من الاعتبارات أو المعايير الخطيرة والتي لا تحضى باهتمام وحماية في النظام المعمول به في الكثير من الدول، ومنها العراق بالرغم من كونه يعمل على حماية المصلحة العامة أو سيادة الدولة وأمنها القومي، والتي بدورها تحقق فكرة ومفهوم النظام العام والذي يجب حمايتها ورعايتها شأنها في ذلك شأن ما يتعلق بالنظام العام، والتي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها.

كما إن فكرة كون مفهوم ومعيارية النظام العام غير محددة، احتلت أهمية كبيرة في النظم والدساتير القانونية المعاصرة، نظراً للتطورات الكبرى والمتغيرات الجذرية التي طرأت على المجتمعات المختلفة ومنها المجتمع العراقي، بحيث أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة من قبل الأنظمة العالمية الحديثة، حتى أمتد هذا التغيير إلى فكرة النظام العام، وأهمية تغيير مفهومها التقليدي، ومن ثم معاييرها إلى مفهوم معاصر، يتلاءم مع واقع النظام الدولي الحديث.